

## إياك للتأمين": تخصيص ١٠ أسهم للفرد و ٤١١ سهمًا لأعلى طلب

فهد البقمي

جدة - ١٥/٣/٢٠١٤ هـ الموافق ٢ أبريل ٢٠٠٧ م



أعلنت شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة) أمس عن تغطية اكتتاب الشركة خلال الطرح الأولي الذي أغلق الأسبوع الماضي بنسبة ٥٢١ في المائة حيث تجاوز إجمالي عدد المكتتبين ٤٠٠ ألف مكتتب دفعوا نحو ٢٠٨,٤ مليون ريال. ونال الاكتتاب عن طريق الوسائل الإلكترونية المباشرة، التي شملت أجهزة الصرف الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت ما نسبته ٨٤ في المائة من الطرق المستخدمة في الاكتتاب.

وقال الدكتور صالح ملانكة رئيس مجلس إدارة الشركة إنه بدءاً من أمس تم تخصيص الأسهم ورد الفائض، وستخصص عشرة أسهم للمكتتب الفرد و ٤١١ سهمًا لأعلى طلب وهو ٤١ شخصاً. وأضاف ملانكة خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في جدة أن تغطية الاكتتاب بنسبة ٥٢١ في المائة يعكس الثقة الكبيرة في "إياك السعودية للتأمين التعاوني" ولفت ملانكة أنه بعد الانتهاء من إجراءات تسجيل الشركة ستم الدعوة إلى عقد الجمعية التأسيسية خلال الشهر المقبل لإقرار صحة الاكتتاب بكامل رأس المال والموافقة على النصوص النهائية لنظام الشركة وتعيين أول مراقبي حسابات للشركة والموافقة على تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها التأسيس، إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة.

وأشار ملانكة إلى أن التأمين الطبي من أصعب القطاعات التي تواجه شركات التأمين بسبب سوء الاستخدام من العملاء وفتح المجال أمامهم من قبل بعض مقدمي الخدمة في المستشفيات ولكن مع مرور الوقت ظهر ما يسمى بشركات الخدمات الطبية الإدارية التي تهدف إلى ضبط السوق والتحقق من صحة إجراءات المرضى والمراجعين وستمح مؤسسة النقد المزيد من التراخيص لهذه الشركات للسيطرة على التلاعب الذي يحدث في هذا القطاع.

وأكد ملانكة أن شركته لا ترغب في التحالف مع شركاء عالميين في هذا المجال بعد فتحه أمام المستثمرين الأجانب حيث تمتلك شركة إياك الإمارات (سلامة) ٣٠ في المائة من رأس المال وهي أول شركة تأمين إسلامي في العالم كما أنها أكبر شركة تكافل وإعادة تكافل في العالم برأسمال يبلغ ١,١ مليار درهم إماراتي، وستعمل الشركة على التأمين في جميع القطاعات المسموح بها عدا التأمين التعاوني على الحياة حيث إن هناك شركات متخصصة في هذا القطاع وتم الترخيص لها من قبل مؤسسة النقد.

وأضاف أن السوق السعودية من أكبر أسواق الشرق الأوسط ولكن حجم التأمين فيه لم يكن بالشكل المطلوب حيث كانت تمارس أكثر من ٧٦ شركة نشاطاتها فيه عن طريق وكلاء دون وجود ضوابط وأسس تعمل وفقها، وظهور أنظمة وضوابط للسوق سيؤدي إلى انسحاب الكثير من الشركات غير النظامية ما يشكل فرصة كبيرة لتنشيط السوق خلال السنوات الخمس المقبلة حيث تشير دراسات إلى أن حجم السوق سيتجاوز ٣٠ مليار ريال بحلول عام ٢٠١٢.